

«الشورى»: انتقادات لعجز الشؤون الاجتماعية عن وقف «العنف الأسري»



« مجلس الشورى ناقش العديد من تقارير اللجان أمس

**تأهيل الشباب
للعمل بشركات
المقاولات**

**الدعوة لوضع
ميثاق لأخلاقيات
العمل**

**إنشاء ملحقيات
بدول استقدام
العمالة**

15

**ألف موظف
بالجمعيات الخيرية**

اليوم - الرياض

طالب مجلس الشورى -أمس- بإلزام الشركات الكبرى بالتوظيف المباشر للسعوديين واستمرار جهود العمل بالتنسيق مع الداخلية لتصحيح أوضاع العمالة المخالفة للأنظمة والإسراع في وضع الآليات المناسبة لتأهيل الشباب السعودي للعمل بشركات المقاولات.

وفي شأن آخر، طالبت اللجنة المعنية بوزارة الشؤون برفع مستوى الأداء لموظفي دور الحماية الاجتماعية وتدريبهم على التعامل الأمثل وسرعة استكمال استراتيجية التصدي للعنف الأسري، فيما استغرب عضو المجلس من كثرة موظفي الجمعيات الخيرية، وانتقدت إحدى الأعضاء عجز الوزارة عن التعامل مع ملف "الحماية من الإيذاء"، مطالبة بمنح الموظفين المباشرين لقضايا العنف الأسري الصلاحيات اللازمة.

وتفصيلاً، فقد طالب مجلس الشورى خلال جلسته التي عقدها أمس برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري بإنشاء لجنة بوزارة العمل تتكون من الجهات ذات العلاقة للتنسيق والإشراف على إستراتيجية التوظيف السعودية، وتوفير الدعم اللازم لتنفيذها.

وأوضح الأمين العام لمجلس الشورى الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو عقب الجلسة أن المجلس -وبعد أن استمع لوجهة نظر لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة العمل للعام المالي 1435/1434هـ، التي تلاها رئيس اللجنة الدكتور محمد آل ناجي- طالب في قراره الوزارة بالتنسيق مع الجهات المعنية لإعداد دليل موحد

للأنشطة الاقتصادية والمهن المرتبطة بها، والإسراع في إنشاء ملحقيات عمالية داخل ممثلات المملكة في الدول التي تستقدم منها أكثر العمالة. كما أكد المجلس في قراره على أهمية استمرار جهود الوزارة بالتنسيق مع وزارة الداخلية لتصحيح أوضاع العمالة الوافدة المخالفة لأنظمة الإقامة والعمل، وشدد على الإسراع في وضع الآليات المناسبة لتأهيل الشباب السعودي للعمل بشركات المقاولات



«طالب عضو بالجلس وزارة الشؤون الاجتماعية بإجراء دراسات علمية ترصد أبرز المشكلات التي يواجهها المجتمع في ظل ما يعيشه من طفرة في شتى مناحي الحياة وذلك بالتعاون مع الجهات البحثية»

مجال رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة والمستفيدين من خدماتها وعن المعايير والضوابط التي سنتهجها الوزارة بهذا الخصوص.

فيما طالب عضو آخر الوزارة بإجراء دراسات علمية ترصد أبرز المشكلات الاجتماعية التي يواجهها المجتمع في ظل ما يعيشه من طفرة في شتى مناحي الحياة وذلك بالتعاون مع الجهات البحثية.

وانتقدت إحدى الأعضاء عجز الوزارة عن التعامل مع ملف "الحماية من الإيذاء"، مشيرة إلى أن مسؤولية هذا الملف يجب أن يتحملها عدد من الجهات التي لا بد من ضمها تحت مظلة عليا تراقب الجهات التنفيذية، وتضمن تعاونها لمواجهة ظاهرة العنف الأسري.

كما طالبت العضو بمنح الموظفين المباشرين لقضايا العنف الأسري الصلاحيات اللازمة ليمارسوا دورهم في وقف انتشار هذا النوع من العنف، مع التأكيد على أهمية مشاركة كافة مؤسسات المجتمع في مواجهته.

وختم أمين عام مجلس الشورى تصريحه مقيداً أن المجلس سوف يستكمل مناقشة تقرير اللجنة وتوصياتها في جلسة اليوم الثلاثاء.

مشسوبي الجمعيات الخيرية لبناء القدرات وتأهيل الكفاءات البشرية في الجمعيات الخيرية.

وفي بداية مناقشة تقرير اللجنة وتوصياتها، تساءلت إحدى الأعضاء عن مدى استفادة الوزارة من الميزانيات الضخمة المخصصة لها، مشيرة إلى أن هذه المبالغ الكبيرة ليس لها أثر على أرض الواقع، وأن منجزات الوزارة لا ترتقي لمستوى طموح خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الذي كان -رعاه الله- أكثر شفافية في مبادراته المتعددة التي استهدفت الوصول ميدانياً إلى المحتاجين لخدمات الوزارة.

وأخذت عضو المجلس على الوزارة سلبيتها تجاه مؤسسات المجتمع المدني مطالبة الوزارة بدعم هذه المؤسسات وإعطائها الفرصة للقيام بأدوارها كمؤسسات مجتمع مدني.

ولاحظ عضو آخر ارتفاع عدد العاملين في الجمعيات الخيرية، حيث يعمل بها نحو 15 ألف موظف مستغرباً هذا الرقم الذي يفوق عدد موظفي الوزارة.

من جانبه طالب أحد الأعضاء الوزارة بتقرير عما تم بشأن تخصيص خدمات الوزارة في

في مناطق المملكة التي سبق أن تم اعتماد افتتاح وحدات للحماية الاجتماعية فيها، وتلك المناطق التي لم يعتمد لها وحدات للحماية الاجتماعية، ووضع برامج وخدمات نوعية للفئات المستفيدة من هذه الدور، ورفع مستوى الأداء لموظفي وموظفات دور ووحدات

الحماية الاجتماعية وتدريبهم على التعامل الأمثل مع الحالات التي يتعاملون معها، وسرعة استكمال الإستراتيجية الوطنية للتصدي للعنف الأسري وتنفيذ برامج التوعية اللازمة التي كلفت الوزارة بها.

وطالبت اللجنة في توصياتها الوزارة بتطوير آليات إشرافها على الجمعيات والمؤسسات الخيرية والجهات الأهلية الأخرى، من خلال سرعة استكمال الربط الآلي بين الجمعيات والمؤسسات الخيرية والوزارة، وإيجاد آلية واضحة للمنح والإعانات التي تقدمها الوزارة للجمعيات الخيرية وفقاً للأنظمة المعمول بها، وتأسيس إدارة للجودة في وكالة التنمية الاجتماعية لتابعة أداء الجمعيات الخيرية والجهات الأهلية الأخرى التي تشرف عليها الوزارة وفق معايير محددة وواضحة، وتدريب وتأهيل موظفات وموظفي الوزارة على آليات الإشراف المناسبة للتعامل الأمثل مع الجهات الأهلية التي تشرف عليها الوزارة.

كما أوصت اللجنة وزارة الشؤون الاجتماعية وبالتنسيق مع عدد من المختصين وبيوت الخبرة بتصميم وتنفيذ "برنامج وطني لبناء القدرات في الجمعيات الخيرية" لعقد دورات تدريبية لجميع

بعد ذلك لمناقشة تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، بشأن التقرير السنوي لوزارة الشؤون الاجتماعية للعام المالي 1435/1434 هـ الذي تلاه رئيس اللجنة عبدالعزيز الهدلق.

ودعت اللجنة في توصياتها وزارة الشؤون الاجتماعية إلى بذل جهود أكبر لتعزيز دورها في مجال الحماية الاجتماعية، وخاصة فيما يتعلق باستكمال افتتاح دور للحماية الاجتماعية

وزارة العمل بإلزام الشركات الكبيرة التي تملك أغلبيتها الدولة أو التي تحصل على امتيازات من الدولة بالتوظيف المباشر للسعوديين وعدم تحويل أعمالها المستمرة إلى شركات أو مؤسسات أخرى، وهي التوصية الإضافية التي قدمها عضو المجلس الدكتور سعدون السعدون وتبناها المجلس بعد أن أخذت إجراءاتها النظامية خلال الجلسة.

وأضاف أمين عام مجلس الشورى: إن المجلس انتقل

وشركات الصيانة بالتخصصات التي يحتاجها سوق العمل، وهي التوصية الإضافية التي قدمها عضو المجلس الدكتور عبدالعزيز العطيشان وأخذت اللجنة بمضمونها.

ودعا المجلس الوزارة إلى وضع ميثاق لأخلاقيات العمل والتأكيد على تطبيقه في مختلف قطاعات العمل، وهي التوصية الإضافية التي قدمتها عضو المجلس الدكتورة حياة سدي وتبنتها اللجنة.

كما طالب المجلس في قراره

اسم المصدر : اليوم

التاريخ: 2014-11-04 رقم العدد: 15117 رقم الصفحة: 5 مسلسل: 22 رقم القصاصة: 3

